الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة السادسة عشرة | 5 نوفمبر 2023 م | 21 ربيع الآخر 1445 هـ | الأحد | No. 4717

بعدما بلغ معدل سعر البرميل 92.8 دولاراً

«الشال»: 1.960 مليار دينار.. إيرادات الكويت النفطية المفترض تحقيقها خلال أكتوبر

	اسم الشركة	02/11/2023	26/10/2023	التغير %	2022	التغير %
1	بنك الكويت الوطني	707.4	695.1	1.8	827.2	(14.5)
2	بنك الخليج	218.6	218.6	0.0	267.9	(18.4)
3	البنك التجاري الكويتي	516.0	608.9	(15.3)	516.0	0.0
4	البنك الأهلي الكويتي	159.9	163.0	(1.9)	233.9	(31.6)
5	بنك الكويت الدولي	176.0	182.2	(3.4)	232.0	(24.1)
6	البنك الأهلي المتحد	324.2	319.1	1.6	361.1	(10.2)
7	بنك برقان	231.1	231.1	0.0	295.9	(21.9)
8	بيت التمويل الكويتي	3,140.8	3,083.6	1.9	3,418.2	(8.1)
	قطاع البنوك	**694.9**	**691.0**	**0.6**	**794.6**	**(12.5)**
9	شركة التسهيلات التجارية	111.9	111.9	0.0	129.2	(13.4)
10	شركة الاستثمارات المالية الدولية	564.5	582.5	(3.1)	297.6	89.7
11	شركة الاستثمارات الوطنية	240.3	240.3	0.0	298.2	(19.4)
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	373.6	380.5	(1.8)	387.4	(3.6)
13	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	95.4	98.8	(3.4)	114.8	(16.9)
	قطاع الاستثمار	**217.6**	**220.9**	**(1.5)**	**220.0**	**(1.1)**
14	شركة الكويت للتأمين	96.6	104.3	(7.4)	115.5	(16.4)
15	مجموعة الخليج للتأمين	1,579.1	1,579.1	0.0	880.6	79.3
16	الشركة الأهلية للتأمين	246.3	250.1	(1.5)	206.2	19.4
17	شركة وربة للتأمين	123.4	124.5	(0.9)	106.6	15.8
	قطاع التأمين	**390.5**	**395.4**	**(1.2)**	**268.7**	**45.3**
18	شركة عقارات الكويت	305.7	315.5	(3.1)	204.2	49.7
19	شركة العقارات المتحدة	114.7	110.5	3.8	155.0	(26.0)
20	الشركة الوطنية العقارية	236.0	236.8	(0.3)	458.9	(48.6)
21	شركة الصالحية العقارية	1,700.1	1,738.3	(2.2)	2,175.0	(21.8)
	القطاع العقاري	**246.2**	**250.0**	**(1.5)**	**305.2**	**(19.3)**
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	262.8	264.3	(0.6)	296.8	(11.5)
23	شركة أسمنت الكويت	200.5	224.6	(10.7)	336.2	(40.4)
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	475.6	464.4	2.4	485.6	(2.1)
	القطاع الصناعي	**234.5**	**236.6**	**(0.9)**	**269.2**	**(12.9)**
25	شركة السينما الكويتية الوطنية	743.8	743.8	0.0	596.3	24.7
26	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	4,051.4	3,996.8	1.4	5,609.6	(27.8)
27	شركة الاتصالات المتنقلة	769.0	700.3	9.8	1,018.8	(24.5)
28	شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.ع)	31.2	30.9	1.0	43.6	(28.4)
	قطاع الخدمات	**1,235.4**	**1,186.7**	**4.1**	**1,635.0**	**(24.4)**
29	شركة نقل وتجارة المواشي	85.8	81.8	4.9	91.7	(6.4)
	قطاع الأغذية	**435.6**	**434.6**	**0.2**	**437.0**	**(0.3)**
30	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع	736.5	736.5	0.0	708.6	3.9
	الشركات غير الكويتية	**183.2**	**183.2**	**0.0**	**181.8**	**0.8**
	مؤشر الشال	**578.0**	**574.1**	**0.7**	**658.6**	**(12.2)**

جدول مؤشر الشال لـ30 شركة مدرجة في البورصة

البيان	2023/09/30 (ألف دينار كويتي)	2022/09/30 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الموجودات	6,970,807	7,055,947	85,140-	%1.2-	↓
مجموع المطلوبات	6,230,763	6,351,647	120,884-	%1.9-	↓
مجموع حقوق الملكية	740,044	704,300	35,744	%5.1	↑
مجموع الإيرادات التشغيلية	140,125	132,311	7,814	%5.9	↑
مجموع المصروفات التشغيلية	64,884	62,885	1,999	%3.2	↑
المخصصات	18,792	21,494	2,702-	%12.6-	↓
الضرائب	2,618	2,209	409	%18.5	↑
صافي ربح الفترة	53,831	45,723	8,108	%17.7	↑
المؤشرات					
**العائد على معدل الموجودات	%1.0	%0.9			↑
** العائد على معدل حقوق الملكية	%9.8	%8.9			↑
**العائد على معدل رأس المال	%21.9	%19.5			↑
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	16	14	2	%14.3	↑
إقفال سعر السهم (فلس)	263	300	37-	%12.3-	↓
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	12.3	16.1			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.2	1.4			

المؤشرات المالية لبنك الخليج المنتهية في نهاية سبتمبر

تهديد التضخم سيظل أكبر ما يرجح استمرار تشدد السياسات النقدية العالمية

سيولة البورصة المطلقة ترتفع على أساس شهري لتسجل 970.2 مليون دينار

بنك الخليج يحقق 53.8 مليون دينار أرباحاً صافية خلال نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أن تقرير حديث صادر عن وحدة المعلومات لمجلة الإيكونومست «EIU» يتوقع استمرار أسعار الفائدة عند مستواها المرتفع في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واقتصادات رئيسية أخرى لمعظم عام 2024، الاستثناءان هما الصين واليابان ثاني وثالث أكبر اقتصادات العالم. في المجموعة الأولى، سوف يظل تهديد التضخم أكبر ما يرجح استمرار تشدد السياسات النقدية، بينما اقتصادا الصين واليابان سوف يحافظان على أسعار فائدة قريبة من الصفر لإبقاء أسعار صرف عملتيهما منافستين من أجل دعم تنافسية صادراتهما.

ويذكر التقرير بأن لاستمرار المستوى المرتفع لأسعار الفائدة مستفيدون وضحايا، وأكبر المستفيدين من وجهة نظره هو القطاع المالي، فبعد أداء مميز للمصارف في عام 2022، يتوقع لها أداء أفضل في عامي 2023 و2024، ويبدو ذلك صحيحاً مع أداء القطاع المصرفي الكويتي حتى الآن. ومن المستفيدين أيضاً الأفراد والمؤسسات المتحفظة في الاقتراض، ومن المستفيدين من صلب عملهم الاستثمار في أدوات الدين الثابت مثل السندات التي بات عائدها يحقق هامش حقيقي موجب بتفوقه على معدلات التضخم، ويرتفع ذلك الهامش كلما انخفضت معدلات التضخم، وترتفع قيمة السندات مع بدء انخفاض أسعار الفائدة.

ويذكر التقرير أمثلة للمتضررين المحتملين، أقلهم من وجهة نظره، الأسواق المالية – الأسهم – التي من المرجح انخفاض أسعارها، ولكن، يعتقد أيضاً بأنها قد تبدأ صعود قوي مع أول إشارات لانخفاض أسعار الفائدة. وقد يتضرر المسرفين في الاقتراض في زمن يبلغ فيه مستوى القروض أرقاماً قياسية وأسعار الفائدة عند أعلى مستوياتها، ومن المتضررين ضمنهم وبشكل أكبر قطاع العقار في نشاطي المكاتب والمجمعات التجارية مع انتشار وسيلة العمل عن بعد، والنمو في التجارة الإلكترونية. ومن المتضررين من ينتظر من المبادرين طرح أولي لمشروعه للاكتتاب – IPO – في زمن باتت فيه الودائع والسندات تمنح عائد بحدود 5 في المئة، ما يغني عن أخذ مخاطر عالية.

تلك توقعات قد تصدق وقد لا تصدق، والمرجح أن أغلبها سوف يتحقق، يدعمه تثبيت بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة يوم الأربعاء الفائت، ولم يشر التقرير إلى أحداث المجزَرة على غزة إذ ربما انتهى تحريره قبلها، وبعض سيناريوهات توسعها مخيف، وقد يغير تماماً من توقعات التقرير. كما يذكر التقرير مخاطر محتملة ناتجة عن عجز المدينين عن مواجهة سداد التزاماتهم عند مستويات الفائدة المرتفعة حالياً، ومن مؤشراته زيادة نسب القروض المتعثرة في كل الاقتصادات الرئيسية، إلى جانب أزمة العقار الكبرى في الصين. ومن المخاطر تكرار ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا بداية السنة الحالية من تعثر لمصارف، واستمرار ارتفاع أسعار الفائدة قد يصيب مصارف أخرى بالعجز.

النفط والمالية العامة

بانتهاء شهر أكتوبر 2023 انتهى الشهر السابع من السنة المالية الحالية 2024/2023، حيث بلغ معدل سعر برميل النفط لما مضى من السنة المالية الحالية نحو 85.7 دولار أمريكي، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر أكتوبر نحو 92.8 دولار أمريكي، وهو أعلى بنحو 22.8 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 32.6 في المئة عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 70 دولار أمريكي للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2023/2022 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 97.1 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر أكتوبر 2023 أدنى بنحو 4.3 في المئة عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأدنى بنحو 0.1 في المئة مقارنة مع سعر التعادل الجديد للموازنة الحالية البالغ 92.9 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية، وبعد إيقاف استقطاع الـ 10 في المئة من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر أكتوبر بما قيمته نحو 1.960 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما –وهو افتراض قد لا يتحقق– فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 21.190 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 4.021 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 17.169 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 2.298 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 23.488 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 26.279 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية الحالية 2024/2023 عجزاً قيمته 2.790 مليار دينار كويتي، ولكن يظل العامل المهيمن على حجم العجز أو الفائض هو إيرادات النفط.

أداء بورصة الكويت

كان أداء شهر أكتوبر مختلطاً مقارنة بأداء شهر سبتمبر، حيث ارتفع معدل قيمة التداول اليومي مع أداء سلبي لجميع مؤشرات الأسعار. فقد انخفض مؤشر السوق الأول بنحو 5.0– في المئة ومؤشر السوق الرئيسي بنحو 5.6– في المئة، وانخفض أيضاً مؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين بنحو 5.2– في المئة، وانخفض كذلك مؤشر السوق الرئيسي 50 بنحو 7.6– في المئة.

وارتفعت سيولة البورصة المطلقة في أكتوبر مقارنة بسيولة سبتمبر حيث بلغت نحو 970.2 مليون دينار كويتي، مرتفعة من مستوى 772.4 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 25.6 في المئة. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر أكتوبر وهو الأهم، نحو 42.2 مليون دينار كويتي أي أعلى بنحو 3.8 في المئة عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر سبتمبر البالغ نحو 40.7 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم سيولة البورصة في الشهور العشرة الأولى من العام الجاري «أي في 203 يوم عمل» نحو 8.485 مليار دينار كويتي، وبذلك بلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 41.8 مليون دينار كويتي، منخفضاً بنحو 34.3– في المئة مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2022 البالغ نحو 63.6 مليون دينار كويتي، ومنخفضاً أيضاً بنحو 30.7– في المئة إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2022 البالغ نحو 60.3 مليون دينار كويتي.

ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 1.3 في المئة فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.3 في المئة فقط من تلك السيولة، وشركتان من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 8.2 في المئة من إجمالي قيمة الشركات المدرجة على نحو 16.9 في المئة من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض يميل إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة. أما توزيع السيولة على السوقين خلال أكتوبر 2023، فكان كالتالي:

السوق الأول «31 شركة»

حظي السوق الأول بنحو 782.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 80.6 في المئة من سيولة البورصة، وضمنه حظيت نحو نصف شركاته على 86.8 في المئة من سيولته ونحو 70.0 في المئة من كامل سيولة البورصة، بينما حظي النصف الآخر على ما تبقى أو نحو 13.2 في المئة من سيولته، وحظيت شركة واحدة بنحو 34.0 في المئة من سيولته ونحو 27.4 في المئة من سيولة السوق، وتلك نسب تركز عالية. وبلغ نصيب تداولات السوق الأول من إجمالي قيمة تداولات البورصة خلال الشهور العشرة الأولى من العام الجاري نحو 80.4 في المئة.

السوق الرئيسي «119 شركة»

وحظي السوق الرئيسي بنحو 187.6 مليون دينار كويتي أو نحو 19.3 في المئة من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20 في المئة من شركاته على 88.5 في المئة من سيولته، بينما اكتفت 80 في المئة من شركاته بنحو 11.5 في المئة من سيولته ما يعني أن تركز السيولة فيه أيضاً بمستوى عال. وبلغ نصيب تداولات السوق الرئيسي من إجمالي قيمة التداولات خلال الشهور العشرة الأولى من العام الجاري نحو 19.5 في المئة.

وإذا ما قورن توزيع السيولة بين السوقين الأول والرئيسي، نرى تراجعاً في نصيب السيولة للسوق الرئيسي حتى نهاية شهر أكتوبر 2023 مقارنة بتوزيعها لكامل عام 2022، حينها كان نصيب السوق الأول 73.2 في المئة تاركاً نحو 26.8 في المئة لسيولة السوق الرئيسي.

نتائج بنك الخليج

أعلن بنك الخليج نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً «بعد خصم الضرائب» بلغت نحو 53.8 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 8.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته نحو 17.7 في المئة مقارنة بنحو 45.7 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2022. ويعود الارتفاع في ربحية البنك، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي.

وفي التفاصيل، بلغت جملة الإيرادات التشغيلية نحو 140.1 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 7.8 مليون دينار كويتي أو بنحو 5.9 في المئة مقارنة بنحو 132.3 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من العام الماضي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 7.3 مليون دينار كويتي وبنسبة 7.1 في المئة، وصولاً إلى نحو 110.4 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 103.1 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند إيرادات أخرى بقيمة 808 ألف دينار كويتي أو بنحو 96.5 في المئة، وصولا إلى نحو 1.6 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 837 ألف دينار كويتي.

من جهة أخرى، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة 2 مليون دينار كويتي أو بنحو 3.2 في المئة، لتصل إلى نحو 64.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 62.9 مليون دينار كويتي للشهور التسعة الأولى من عام 2022. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود المصروفات التشغيلية باستثناء بند مصروفات موظفين الذي انخفض بنحو 238 ألف دينار كويتي أو بنسبة 0.6 في المئة. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية 46.3 في المئة مقارنة بنحو 47.5 في المئة. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 2.7 مليون دينار كويتي أي بنسبة 12.6 في المئة، لتصل إلى نحو 18.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 21.5 مليون دينار كويتي. وحقق البنك هامش صافي ربح بلغ نحو 38.4 في المئة مقارنة بنحو 34.6 في المئة في الفترة نفسها من العام الفائت.

وتظهر البيانات المالية أن إجمالي موجودات البنك قد ارتفع بما قيمته 119.3 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 1.7 في المئة، ليصل إلى نحو 6.971 مليار دينار كويتي مقابل نحو 6.851 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2022. بينما انخفض إجمالي الموجودات بنحو 85.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 1.2 في المئة، مقارنة مع نحو 7.056 مليار دينار كويتي في نهاية الفترة المماثلة من العام الفائت. وارتفع بند قروض وسلف بنحو 28 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 0.5 في المئة، وصولا إلى نحو 5.157 مليار دينار كويتي «74.0 في المئة من إجمالي الموجودات» مقابل نحو 5.129 مليار دينار كويتي «74.9 في المئة من إجمالي الموجودات»، بينما انخفض بنحو 113.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 2.1 في المئة مقارنة مع نحو 5.270 مليار دينار كويتي «74.7 في المئة من إجمالي الموجودات» للفترة نفسها من عام 2022. وبلغت نسبة إجمالي القروض والسلف إلى إجمالي الودائع والأرصدة الأخرى نحو 93.1 في المئة مقابل 89.4 في المئة. وارتفع بند النقد والنقد المعادل بنسبة 21.5 في المئة أو بقيمة 200.2 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 1.130 مليار دينار كويتي «16.2 في المئة من إجمالي الموجودات» مقابل 929.9 مليون دينار كويتي «13.6 في المئة من إجمالي الموجودات»، وارتفع بنحو 95.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 9.2 في المئة، مقارنة بنحو 1.035 مليار دينار كويتي «14.7 في المئة من إجمالي الموجودات» للفترة نفسها من عام 2022.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك «من غير احتساب حقوق الملكية» قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 99.3 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 1.6 في المئة، لتصل إلى نحو 6.231 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 6.131 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2022. بينما انخفضت بنحو 120.9 مليون دينار كويتي أو بنسبة 1.9 في المئة، مقارنة مع نحو 6.352 مليار دينار كويتي في نهاية الفترة ذاتها من العام الماضي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.4 في المئة في نهاية سبتمبر 2023 مقارنة بنحو 90.0 في المئة في نهاية سبتمبر 2022.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن كل مؤشرات الربحية للبنك قد ارتفعت مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2022. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل الموجودات «ROA» ليصل إلى نحو 1.0 في المئة مقابل 0.9 في المئة. وارتفع مؤشر العائد على معدل رأس المال «ROC» ليصل إلى نحو 21.9 في المئة قياساً بنحو 19.5 في المئة. وارتفع أيضا، مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين «ROE» ليصل إلى 9.8 في المئة بعد أن كان عند 8.9 في المئة. وارتفعت ربحية السهم «EPS» إلى نحو 16 فلس مقارنة بنحو 14 فلس في الفترة المماثلة من العام الفائت. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد «P/E» نحو 12.3 ضعف مقارنة بنحو 16.1 ضعف «أي تحسن»، نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد «EPS» بنسبة 14.3 في المئة عن مستواها في نهاية سبتمبر 2022، مقابل انخفاض سعر السهم وبنسبة 12.3 في المئة مقارنة بمستوى سعره في نهاية سبتمبر 2022. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية «P/B» نحو 1.2 مرة مقارنة بنحو 1.4 مرة للفترة نفسها من العام السابق.

الأداء الأسبوعي للبورصة

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وقيمة المؤشر العام «مؤشر الشال»، بينما انخفض مؤشر عدد الصفقات المبرمة. وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 578.0 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 3.9 نقطة ونسبته 0.7 في المئة عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل منخفضاً بنحو 80.6 نقطة أي ما يعادل 12.2 في المئة عن إقفال نهاية عام 2022.

سعر برميل النفط يرتفع 32.6 في المئة عن تقديره في الموازنة